تجارة الحرير عبر الخليج العربى فى القرن السابع عشر

د . عبد العزيز محمد عوض

ملخص

اهتم الشاه الصفوى عباس الأول (١٥٨٧ ـ ١٦٢٩) بمنطقة الخليج العربى ، فطرد البرتغاليين من البحرين فى عام ١٦٠٢ م ، واستعان بشركة الهند الشرقية الإنكليزية ، لطردهم من هرمز فى عام ١٦٢٢ م بعد أن أغراها بكميات كبيرة من الحرير الفارسى ، ووعدها بمزيد من الامتيازات والتسهيلات التجارية فى الأراضى الفارسية .

ورغبة من الشاه عباس فى حرمان الدولة العثمانية ، من الرسوم التى فرضتها على الحرير الفارسى لقاء مروره عبر أراضيها فى طريقه الى موانىء شرقى البحر المتوسط ومنها الى المصانع الأوربية ، وللحصول على أسعار أعلى للمنتوجات الفارسية ، ولتشديد قبضته على احتكار تجارة الحرير فى بلاده أمر بتحويل تجارة الحرير الى ميناء جمبرون « بندر عباس » .

أما الشركة الإنكليزية فقد رسمت أهدافها فى فارس ، على نحو يكفل لها الحصول على الحرير الفارسى فى الموانىء الفارسية على الخليج العربى ، ثم نقله بحرا إلى انكلترا والاستفادة من فرق السعر فيما إذا نقل عن طريق حلب . ورحب الشاه عباس بشراء الإنكليز الحرير الفارسى ، فى مقابل دفع ثلث القيمة نقدا ، والباقى مقايضة ببضائع الشركة الإنكليزية .

وحرصاً من الشاه عباس على استمرار التجارة الانكليزية مع بلاده ، رفض فى عام ١٦٢٨ م إرسال الحرير الفارسى إلى أبعد من شيراز ، ولكنه لم يحقق سوى نجاح جزئى لتنفيذ خطته بتحويل تجارة الحرير عن الأراضى العثمانية . واضطرت الشركة الإنكليزية لعنف المنافسة الهولندية والبرتغالية لها فى عام ١٦٢٩ ، وسيطرة الأرمن على تجارة الحرير إلى وضع خطة لتحويل تجارة الحرير عن موانىء الخليج العربى عبر الأراضى الروسية ومنها إلى انكلترا ، ولكنها عادت مع نهاية القرن السابع عشر إلى اتباع أسلوبها السابق فى التبادل التجارى ؛ فأرسلت فى عام ١٦٩١ كميات كبيرة من الأقمشة الصوفية مع تعليمات لوكلائها فى أصفهان ، وشيراز ، وجمبرون ، بجمع كمية كبيرة من الحرير الفارسى الخام .

* * *

سيطرت الدولة العثمانية فى عهد السلطان سليم الأول(١٥١٢ ـ١٥٢٠م).على طرق التجارة الدولية للحرير الفارسى وغيره من البضائع والسلع الشرقية التى كانت تنقل من تبريز إلى حلب وبروسه . وبذلك تمكنت من الحصول على مصادر مهمة من الرسوم والضرائب التى فرضتها على المنتجات الشرقية ، لقاء مرورها عبر أراضيها فى طريقها إلى أوربا . ولما كان الشاه عباس الأول الصفوى يحتكر تجارة الحرير فى بلاده : اهتم بتصديره عن طريق الموانىء الفارسية على الخليج العربى : ليحرم الدولة العثمانية من الرسوم الجمركية ، التى تحصل عليها لمرور تجارة الحرير عبر أراضيها من ناحية ، وليحصل على أسعار أعلى اذا ما باع الحرير الفارسى إلى الاوربيين مباشرة من ناحية أخرى .

ويعود احتكار الشاه عباس لتجارة الحرير فى بلاده إلى مطلع القرن السابع عشر عندما منع التجار الفرس والأجانب من شراء الحرير الفارسى من مصادر إنتاجه وأرسل موظفيه ومعهم - المبالغ النقدية إلى جيلان ، ومازندران ، وشيروان وغيرها ، من الأماكن المنتجة للحرير لشرائه لحسابه(١) . ثم بدأ الشاه عباس فى البحث عن الأسواق التجارية الأوربية ، لتصريف إنتاج بلاده من الحرير فعرض على أسبانيا شراء الحرير الفارسى بواسطة موانئ الخليج العربى منذ مطلع القرن السابع عشر ولكنها لم تستجب لرغبته . كذلك كانت الشركة الإنكليزية ترى أن الطريق التجارى عبر الخليج العربى طويلة وخطرة ، وقد تضر أيضا بالتجارة الإنكليزية فى الدولة العثمانية .

وعلى الرغم من ذلك : فقد اهتمت الشركة الإنكليزية بتجارة الحرير الفارسى فى العقد الثانى من القرن السابع عشر ، وأدرك الإنكليز فى عام ١٦١٧ أنهم أقل قدرة فى مجالات الثروة ، رغم قوة أسطولهم ، فهم بحاجة إلى الأموال اللازمة ، للقيام بالعمليات التجارية مع الشرق على نحو يحقق الفائدة للمصالح الإنكليزية ، ولاسيا فى مجال تجارة الحرير الفارسى ، والتى قدرت إيراداتها السنوية بحوالى مليون جنية إسترلينى بمعدل ٦ شلنات للرطل (١٦ أونسة) . تصدر فارس نصفها فقط أما النصف الآخر فيدخل فى صناعة وزخرفة الأمتعة والملابس(٢) .

ثم زاد اهتمام الشركة الإنكليزية بالحرير الفارسى فى العام التالى (١٦١٨ م) ، وخططت لشراء ثمانية آلاف بالة من الحرير ، وزن كل منها ١٨٠ رطلا، وزيادة كمية مخزونها من البضائع الشرقية فى ميناء جاسك لتصل إلى ألف طن . ونجحت فى الوصول إلى اتفاق مع الشاه عباس لشراء المزيد من الحرير الفارسى فى مقابل مقايضته بالأقمشة الصوفية الإنكليزية(٣) . كذلك حصلت على فرمان إلى خازن الشاه « **لالابك** » بتسليمها ٣٠٠ حمل من الحرير ، والتصريح بنقلها من جمبرون ، بعد أن وافق خان شيراز على استعمالها للميناء . كما رفضت الموافقة على أى سعر جديد للحرير لايناسبها ، ولكنها ما لبثت أن تذمرت من « **لالابك** » خازن الشاه لشرائه البضائع الإنكليزية التى يرغب فيها بالسعر الذى يقرره لها(٤) واتهمته بقبض الرشوة من السفير الأسبانى الذى قدم هدية للشاه عباس الأول .

ولكن التبادل التجارى بين الشركة الإنكليزية والسلطات الفارسية، واجه بعض الصعوبات لعدم ثقة الجانبين ببعضهما فقد أدرك الإنكليز أن هدف زيارة السفير الأسبانى لأصفهان ليست للتهنئة بانتصار الشاه عباس على الدولة العثمانية وتقديم الهدايا له ، وإنما لأمور أخرى تتعلق بمستقبل التجارة الإنكليزية فى فارس ومنطقة الخليج العربى . لاسيا بعد أن نفذ صبر الشاه عباس وخازنه « لالا بك » : لعدم وصول السفن والبضائع الإنكليزية إلى الموانىء الفارسية(٥) بأعداد وكميات كافية . مما أدى إلى تراجعه فى عام ١٦١٨ م عن فكرة وضع سعر محدد للحرير الفارسى ، وتعهده فى

المقابل شراء البضائع التى تأتى بها الشركة الإنكيزية ، مهما بلغت كميتها ، وبتسليم الحرير بالسعر الجارى فى فارس ، ورفض الالتزام بأى عقد مع وكلائها ، مكتفيا بالتأكيد على الفرمانات السابقة ، التى منحها للشركة الإنكليزية ، بإعفاء بضائعها من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى ، ولكنه أكد على ضرورة وصول السفن والبضائع الإنكليزية إلى فارس(٦) .

ولممارسة الضغط على الشركة الإنكليزية ، تظاهر الشاه عباس فى عام ١٦١٩ م بأنه سيسمح بتصدير الحرير الفارسى عبر الأراضى العثمانية ؛ ليحمل الشركة الإنكليزية على الإسراع بإرسال سفنها وبضائعها إلى الموانىء الفارسية(٧) ، وليعمل على رواج تجارة الحرير الفارسى ورفع أسعاره ، بزيادة المنافسة بين البرتغاليين والإنكليز والأرمن ، مما يؤدى إلى إقامة المراكز والوكالات التجارية الأجنبية فى أصفهان ، وجمبرون ، وبالتالى إلى توفير البضائع الأجنبية بأسعار معتدلة فى الأسواق الفارسية ، نتيجة المنافسة الشديدة بين الشركات الأجنبية .

ثم اتبع الشاه عباس أسلوبا جديدا لبيع الحرير فى مزاد علنى ، ولكن الإنكليز والأسبان امتنعوا عن المشاركة فى المزاد مما اضطر الشاه إلى بيع الحرير إلى الأرمن ، ثم عاد فباعه إلى الشركة الإنكليزية بسعر أقل من الذى دفعه الأرمن ، آملا فى الحصول على مساعدتها له فى طرد البرتغاليين من جزيرة هرمز(٨) .

وبعد سقوط هرمز فى يد القوات الفارسية ـ الإنكليزية المشتركة فى عام ١٦٢٢ م ازداد الطلب على الحرير الفارسى ، وتمت مقايضة جزء منه بالبضائع الشرقية ، التى جاءت السفن الإنكليزية بها مثل السكر والقهوة والحلويات والفواكه المحفوظة بالسكر ، وبالملابس التى أقبل التجار الفرس على شرائها ، لتصريفها فى الأسواق الفارسية(٩) . ولاهتمام الشركة الإنكليزية بالحرير الفارسى ، قررت فى عام ١٦٢٦ م مواصلة تجارتها الفارسية ، وبعثت بوكلائها إلى أصفهان ـ وهى أكبر سوق تجارى فى فارس آنذاك ـ وإلى ميناء جمبرون على الخليج العربى . كما كان فى وسعها الحصول على الحرير الفارسى الفائق الجودة من الأسواق العثمانية فى البصرة . وطلبت من السلطات الفارسية إرسال الحرير إلى ميناء جمبرون لتقوم سفنها بنقله .

ولكن تجارة الشركة الإنكليزية مع فارس ، ظلت محدودة حتى عام ١٦٢٧ م ؛ لعدم توفر الأموال الكافية لديها ، على الرغم من موافقة السلطات الفارسية على مقايضة الحرير بالأقمشة الصوفية الإنكليزية والقصدير(١٠) . وقد تغلبت الشركة على عجزها فى توفير السيولة النقدية نسبيا ، حيث أرسلت فى عام ١٦٢٨ م مبلغ ٢٦،٠٠٠ جنيه استرلينى لشراء الحرير الفارسى الذى تعاقدت عليه مع الشاه عباس ، والذى بلغت قيمته ١٢٠،٠٠٠ جنيه استرلينى ، بمعدل ٢٠ شلنا للرطل الإنكليزى (١٦ أونسة)(١١) .

وضاق الشاه عباس ذرعا لاستمرار تأخر السفن الإنكليزية فى الوصول إلى ميناء جمبرون فى

عام ١٦٢٨ م فتحول عن الشركة الإنكليزية ، وأبدى عطفه على الشركة الهولندية ، التى أرسل لها مائة حمل من الحرير إلى ميناء جمبرون ، وكذلك فعل خلفه الشاه صفى فى عام ١٦٣٠ م فى الوقت الذى رفض فيه طلب الشركة الإنكليزية إرسال الحرير إلى ميناء جمبرون ، تسهيلا عليها وتوفيرا لوقتها ؛ ولذلك اضطر إلى بذل جهودها لإقناع الشاه بإحضار الحرير إلى أصفهان(١٢) .

وقد تأثرت تجارة الحرير الفارسى بعد وفاة الشاه عباس فى عام ١٦٢٩ م ، حيث توزعت عبر الأراضى العثمانية والروسية فى عام ١٦٣١ م . ولم يكن لدى خلفه الشاه صفى أى مخزون من الحرير لتصديره ، بعد نهب الثوار مستودعات الحرير الفارسى(١٣) ـ على النحو الذى سيأتى بيانه ـ واضطر الشاه صفى إلى إرسال الحرير إلى جمبرون لصالح الشركة الهولندية ، وربما يعود ذلك إلى عدم إقبال التجار على شرائه من أماكن إنتاجه ، لاسيما بعد أن وجد طريقة من أصفهان إلى حلب عبر الأراضى العثمانية ، كما جرت العادة فى السابق(١٤) . ولرغبة الإنكليز فى شراء الحرير الفارسى ، بعث ملك انكلترا رسالة إلى الشاه الفارسى طلب فيها إرسال الحرير إلى أحد الموانىء الفارسية على الخليج العربى ؛ لتقوم السفن الإنكليزية بنقله إلى انكلترا ، ولكن الشركة الإنكليزية لم تحصل على شىء من الشاه ، الذى لم يثق أبدا بالبضائع الموجودة خارج بلاده ، كما أنها نكثت وعودها بإحضار كمية من البضائع إلى الأسواق الفارسية(١٥) .

ولكن الشركة الإنكليزية لم تفقد الأمل فى الحصول على الحرير الفارسى ، فسعى أحد وكلائها فى فارس « الكابتن وليام بورت » فى آب ١٦٣٠ م لدى الشاه صفى ، الذى وعد بمصادرة الحرير الذى يضبط فى طريقه للدول العثمانية ، ونجح فى إقناع السلطات الفارسية لإحضار الحرير إلى أصفهان ، ثم إرساله إلى ميناء جمبرون ، مما أدى إلى حرمان التجار الآخرين من شرائه ، وبالتالى إلى توفيره فى جمبرون ، لحساب الشركة الإنكليزية(١٦) . ولكن التجار الفرس لم يرحبوا بفكرة بيع حريرهم فى ميناء جمبرون للفائدة القليلة التى سيحصلون عليها . أما الشركة الإنكليزية فقد اشترت ١٥٠ بالة من الحرير وكانت لديها شحنات أخرى لتصديرها إلى موانىء البحر الأحمر(١٧) .

ولكنها واجهت صعوبات جدية فى نقل الحرير من أصفهان إلى جمبرون ، بواسطة الوكلاء الفرس ، واضطرت لإعادة وزن وفحص كل بالة حرير مرة أخرى فى جمبرون . ولذلك اقترحت فى عام ١٦٣١ م على السلطات الفارسية عقد اتفاق لتنظيم تجارة الحرير ، يقضى بشراء الحرير ودفع ثمنه نقدا ومقايضته فى ميناء جمبرون(١٨) . وتعهد الإنكليز بشراء كميات من الحرير تبلغ قيمتها ٢٠,٣٠٠ تومان ، يدفع ربعها نقدا والباقى مقايضة بالصوف الخشن والقصدير بالاسعار التى يتم الاتفاق عليها . وتعهد الشاه بتسليم الشركة الإنكليزية مائتى حمل من الحرير من جيلان ، بسعر ٣٧ تومانا لكل حمل ، وثلاثمائة حمل من حرير شيروان بسعر ٤٣ تومانا لكل حمل(١٩) . وعمل الإنكليز من جانبهم على إحضار كميات من الحرير إلى ميناء جمبرون ، واشتدت المنافسة على تجارة الحرير

الفارسي بينهم وبين الهولنديين في عام ١٦٣١ م فقد اهم الهولنديون بشراء الحرير ودفعو أسعارا أعلى من الإنكليز ؛ لكي يمنعوا الإنكليز من شراء الحرير في أصفهان . ولكنهم فشلوا في تحقيق هدفهم(٢٠) .

ومهما يكن من أمر فقد تأثرت تجارة الحرير الفارسي كثيرا خلال الفترة (١٦٣٠ ـ ١٦٣٢ م) ، نتيجة الثورة ضد الشاه صفي : حيث نهب الثوار في جيلان مخازن الحرير في عام ١٦٣٠ ، وباعوا الحرير الذي نهبوه بأسعار رخيصة ، ونقل بعضه إلى حلب وروسيا وغيرها ، مما أدى إلى إغراق الأسواق الأوربية بالحرير الفارسي ، فهبطت أسعاره(٢١) ، وقام الشاه ببيع الحرير في الأماكن الأخرى : لتجهيز الجنود للقضاء على الثورة : ولذلك لم يتمكن الشاه صفي من تلبية كل طلبات الراغبين في شراء الحرير من الأسواق الفارسية . بسبب نهب وحرق مستودعات الحرير التابعة له ، والتي ضمت ٣٠,٠٠٠ بالة من الحرير ، كما احترقت مستودعات أخرى أثناء ثورة حاكم جورجيا على الشاه صفي(٢٢) .

وكان الحصول على حرير جيلان صعبا ، بسبب استمرار الثورة فيها في الوقت الذي زادت فيه كميات الحرير في الدولة العثمانية وانخفضت أسعاه فيها لانتقال الحرير المسروق من مخازن جيلان إلى الأسواق العثمانية من ناحية ، ولسماح الشاه صفي لرعاياه بشراء الحرير ونقله ، دون أن يدفعوا رسوما عليه ، لاستمالتهم إليه من ناحية أخرى . وكان الشاه عباس الأول يفرض رسما قدره أربعة تومانات على كل حمل عند الشراء ، وثمانية تومانات على نقله . ولكن إعفاء الشاه صفي رعاياه من الرسوم السابقة لم يستمر طويلا . كما أمر بنقل الحرير إلى جمبرون(٢٣) .

وإذا لم تتمكن الشركة الإنكليزية من تحويل تجارة الحرير الفارسي تماما إلى الموانىء الفارسية على الخليج العربي ، فقد نجحت في زيادة مبيعاتها من الأقمشة الصوفية في الأسواق الفارسية . ولكن كميات الحرير التي كان في وسع فارس بيعها للشركة الإنكليزية كانت أقل من توقعاتها : حيث لم تجد في عام ١٦٣٢ م أكثر من ٤٠٠ بالة من الحرير ، مما أدى إلى استياء وكالة الشركة في سورات : لأن تجارة الحرير كانت مربحة لها . فقد بلغ معدل الأرباح خلال الفترة (١٦٢٣ ـ ١٦٣٦ م) من ٣٠ ٪ إلى ٤٠ ٪ ولكنها هبطت في بعض السنوات إلى ٢٥ ٪(٢٤) .

وكان وكلاء الشركة الإنكليزية في فارس قد أعادوا النظر في مستقبل التبادل التجاري الإنكليزي ـ الفارسي . وكان الاتجاه السائد يقضي بوقف العمل بنظام التعاقد على شراء الحرير من الشاه واستبداله بشراء الحرير من السوق الحرة . ولكن وكيل الشركة الإنكليزية في أصفهان عقد اتفاقا مع الشاه لشراء ألف حمل من الحرير خلال ثلاث سنوات بسعر ٤٢ تومانا (١٣٠ جنيها) للحمل الواحد . على أن تدفع الشركة الإنكليزية ثلث المبلغ نقدا والباقي مقايضة بالأقمشة

الصوفية الإنكليزية والقصدير ، الذى تأتى به السفن الإنكليزية(٢٥) .

وعلى الرغم من الاتفاق السابق فقد واجه الإنكليز صعوبات جمة فى الحصول على كميات مناسبة من الحرير الفارسى ، لاسيما وأن المسئولين الفرس كانوا ينكرون فى بعض الأحيان حصتهم من الحرير . كما استمر وكلاء الشركة الإنكليزية فى فارس فى التأكيد على ضرورة إحضار الحرير الفارسى إلى جمبرون ، واضطروا إلى إلغاء وصول الأسطول الإنكليزى إلى جمبرون ، لعدم وصول الحرير إليها ، نتيجة تأخير السلطات الفارسية تسليمه إلى التجار فى أصفهان حتى شهر تشرين الثانى . كما يحتاج نقله من أصفهان إلى جمبرون إلى أربعين يوما على الأقل(٢٦) . وعندئذ لاتتمكن السفن من الوصول إلى غايتها لتغير هبوب الرياح الموسمية ، مما يؤثر على الملاحة فى الخليج العربى والمحيط الهندى .

وشهدت تجارة الحرير الفارسى تغيرا ملحوظا فى عام ١٦٤٤ م بالنسبة للشركة الإنكليزية ؛ فقد ضعف مركزها فى فارس لإخفاقها فى شراء كميات كافية من الحرير الخام . كما جرت العادة فى الأعوام السابقة . وقد برّر وكيلها فى أصفهان هذا الإخفاق بسبب سياسة الحكومة الإنكليزية الجديدة ، التى اتصفت باتباع الإساليب القاسية والمتزمتة ، المتمثلة فى الدعوة إلى اتباع الفضيلة ، واعتبرت الحرير عادة ترف لا لزوم لها فى إنكلترا(٢٧) . كما لم يجد الشاه من يشترى الحرير بسبب السعر المرتفع الذى حدده وهو ٥٠ تومانا للحمل الواحد .

ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلا ، حيث عادت الشركة الإنكليزية إلى الاهتمام بالحرير الفارسى مرة أخرى وكانت أسعاره قد هبطت فى منتصف القرن السابع عشر . فأصبح حمل الحرير الممتاز يباع فى عام ١٦٥٢ م به ٣٦ تومانا بالإضافة إلى ربح ضئيل(٢٨) . وفى الربع الأخير من القرن السابع عشر ، ازدهرت تجارة الحرير ؛ فبلغت نسبة الربح فيها فى عام ١٩٨٢ م ٢١١ ٪ وفى عام ١٦٨٢ م ١٥٣ ٪ . ولكن الشركة الإنكليزية واجهت منافسة شديدة من الشركة الهولندية ، التى استخدمت ضدها سلاح الرشوة للحصول على كميات أكثر من الحرير الفارسى(٢٩) . مما أثار ضيق المسئولين الإنكليز وحنقهم على الهولنديين ، لاسيما بعد أن أضافت الحكومة الإنكليزية فى عام ١٦٩٣ م فقرة جديدة ، عندما جددت امتياز شركة الهند الشرقية الإنكليزية ، نصت على قيام الشركة بتصدير البضائع الإنكليزية المصنوعة فى إنكلترا إلى الشرق ، بما لايقل عن مائة ألف جنيه استرلينى فى كل عام(٣٠) . ولما لم يكن فى وسع الشركة الإنكليزية زيادة صادراتها إلى الهند ، فقد عملت على زيادة مبيعات الأقمشة الصوفية الإنكليزية فى شمال فارس ، وعلى زيادة استيراد الحرير الفارسى إلى انكلترا عن طريق الخليج العربى(٣١) . وعلى الرغم من ذلك فقد ظل الحرير الفارسى يجد طريقه إلى حلب عبر الأراضى العثمانية ومنها إلى إنكلترا .

ومهما يكن من أمر فقد اهتم وكلاء الشركة الإنكليزية فى فارس خلال القرن السابع عشر بجمع كميات كبيرة من الحرير الخام ، وتصديره إلى مصانع الحرير الإنكليزية ، والعمل على توفيره له باستمرار ؛ لتتمكن من منافسة مصانع الحرير الفرنسية المماثلة لها .

* * *

• الهوامش •

1. Loftus, Baker, and Saddokat Gombroon, 1631 (Colonial Papers. Vol. V. 1630 / 1634) P. 196.
2. Fdward Connok to the Last India Company. April 2, 1617 (Colonial Papers Vol. 11, 1617 - 1621) P. 23 and see also; Thos. Barker to Sir thos. Roe. April, 1618 (Colonial Papers Vol. 11, 1617 - 21). P. 158.

1.
2.

٣ ـ بديع جمعة واحمد الخولى : تاريخ الصفويين وحضارتهم ، ج ١ (ص ٤١٤ ـ ٤١٥ .

4. Ispahan. Juney, 1619. (Colonial Papers. Vol. 11, 1617-21) P. 308, and see also, Edward Pettus to the East India Company. Ispahan. Sept. 27, 1618 (Colonial Papers. Vol. 11, 1617 - 21) P. 198.
5. Ibid. P. 198.
6. Kasbin. July. 9, 1618. (Colonial Parers Vol. 11, 1617 - 21). P. 174.
7. Thos. Barker, Edward Monox, Wm. Bell and Thos. Barker to the East India Company. Oct. 16, 1619 (Colonial Papers Vol. 11, 1617 - 21) P. 303.

٨ ـ بديع جمعة وأحمد الخولى : تاريخ الصفويين وحضارتهم ، ج ١ ص ٤١٤ ـ ٤١٥ .

9. Robert Hughes and John Parker At Agra. January 3, 1722. (The English Factories in India Vol. 11, 1622 - 23 By William Foster. Oxford 1908) P. 9, and see also; Henry Darrel, Thomas Barker, John Benthall And Christopher Rosons, In Comroon Road To The Surt Factory, January 8, 1623. (The English Factories in India Vol. 11, (1622 - 23) P. 180.

١٠ ـ كان الحرير القرمزى يساوى ١١ تومان لكل مند والمند وحدة وزن هندية كانت تساوى ٨٢,٢٨ رطل انجليزى . ولكن السعر لم يكن ثابتا . انظر .

Wilbur, Marguerite Eger. The East Indian Company, And The British Empire In the Far East. (New York 1965) P. 208. and see also; Barker, John Purifey, Robt. Loptus, and Geo. Smith To The East India Company. Ispanan. June 14, 1626 (Colonial Papers. Vol. 11, 1625 - 29) P. 212, and, Jan. 19, 1627 PP. 305 - 317.

11. Minutes of A general Court. May 30, 1628 (Colonial Papers Vol. IV, 1625 - 29) P. 506.
12. William Burt, Robert Woder, and Robert Loptus To The East India Company. Ispahan. Oct. 22, 1628 (Colonial Papers Vol. IV 1625 - 29) P. 264, and see also; Court Minutes of the East India Company. Jan. 2 - 9, 1629 (Colonial Papers. Vol. IV 1625 - 29) P. 602 and William Burt To The Factors At Gombroon, Ispahan. Feb. 1930. (Colonial Papers Vol. V. 1630 - 34) P. 9.

١٣ ـ لوريمر : دليل الخليج ـ القسم التاريخى ـ (الدوحة ، ١٩٧٥ ؟) ، ج ١ ص ٧٤ ـ ٧٥ .

14. Edward Heynes and William Gibson to the East India Company Ispahan Sept. 1630 (Colonial /apers, Vol. V 1630 - 34) P. 52.

15. Court Minutes of The East India Company Feb. 6 - 11, 1629. (Colonial Papers. Vol. Iv. 1625 - 29) P. 621.

16. William Burt to Messrs. Heynes and Gibson. Ispahan. Aug. 17, 1630 (Colonial Papers Vol. V. 1630 - 34) P. 39, and see also; Edward Heynes and William Gibson to the East India Compan, Ispahan Sep. 1630 (Colonial Papers Vol. V 1630 - 34) P. 52.

17. Colonial Papers Vol. 1630 - 34. Gombroon. Mar 17? P. 131 and see also; Nicholas Woodcook In Surat Road to the President At Surat. January 30, 1623 (The English Factories in India. Vol II 1622 — 1623 by William Foster Oxford, 1908) PP. 188 - 184.

١٨ ـ لوريمر : دليل الخليج (القسم التاريخى ج ١ ص ٧٤ ـ ٧٥ . وانظر أيضا .

President Rastell And Council At to (The Agent And Factors In Persia) June 10, 1631. (The English Factories In India Vol. 1622 - 1623. By William Foster. Oxford 1908) PP. 156 - 157.

19. (William Burt) To East India Company) Oct. 6, 1630. (Colonial Papers Vol. 1630 - 34) PP. 59 - 60.

٢٠ ـ اشترى الهولنديون الحرير الفارسى فى عام ١٦٣٠ بسعر ٤٥ تومانا للحمل الواحد . انظر .

(Colonial Papers Vol. V 1630 - 34)
Gombroon, Mar. 17 ? P. 131, and see also; Edward Heynes and Wm. Gibson to the East India Company. Spahan. Oct. 10, 1631. (Colonial Papers Vol. V 1630 - 34) PP. 211 - 212.

21. Loftus, Baker, and Saddock Year 1631 (Colonial Papers. Vol. 1630 - 34) P. 197.

22. Ibid. P. 197, and see also; (William Burt) To (The East India Company) Oct. 1630 (Colonial Papers Vol. 1630 - 34). PP. 59 - 60.

23. Ibid. P. 61.

٢٤ ـ عبد الأمير محمد أمين : المصالح البريطانية فى الخليج العربى . ترجمة هاشم كاظم لازم (بغداد ، ١٩٧٧) ص ٢٦ وانظر ايضا .

John Skibbowe and John Banggam, To The East India Company. May 8, 1632. (Colonial Papers Vol. V 1630 - 34) P. 262 and see also; Davies, D.W. A Primer Of Dutch Seventeenth Century Overseas Trade (? 1961) PP. 98 - 100.

٢٥ ـ لوريمر : دليل الخليج ـ القسم التاريخى ـ ، ج ١ ص ٧٤ ـ ٧٥ .

26. President Pastell And Council At Surat To (The Agent And Factors In Persia) June 10, 1631. (The English Factories In India Vol. 1630 - 1633. By William Foster. Oxford 1910 PP. 156 - 158 And Messrs. Breton, Merry, Bornpord And Kinpe At Swally Marine To The Company. January 17, 1643. (The English Factories In India. Vol. V11. 1642 - 1645. By William Foster. Oxford 1913) PP. 82 - 83, and Lofus, Ba Ker, And Saddock. (Colonial Papers Vol. V. 1630 - 34) P. 196.

27. Danvers, F.C. Report On The India Office Records Relating To Persia And The Persian Gulf. (London 1892) P. 22.

28. Persident Breton, Thomas Merry, And Richard Fitch At Swally Marine To Company. Nov. 28. 1944. (The English Factories In India Vol. V11. 1642 - 1645 By William Foster. Oxford 1913) PP. 199 - 201 and see also; Messrs. Lewis, Young, Park, And Joscel Yn At Ispahan To The Company. Sept. 15, 1652. (The

English Factories In India. Vol. 1X. 1651 -1654. By William Foster. Oxford 1915) P. 131.
29. (Agent William Burt) To The East India Company, Oct 1630. (Colonial Papers. Vol. V. 1630 - 34) PP. 60 - 62.
30. Amin. Abdul Amir. British Intersts In the Persian Gulf. (Leiden 1967) P. 11.

٣١ ـ عبد الأمير محمد أمين : المصالح البريطانية في الخليج العربي . ص ١٩ ـ ٢٠ . ص ٢٤ ـ ٢٥ . وانظر ايضا .

Danvers, F.C. Op. Cit. P. 74

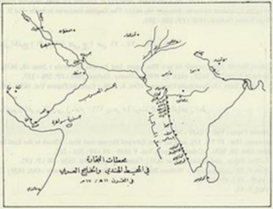
محطات التجارة
في المحيط الهندي والخليج العربي
في القرن ١١هـ / ١٧م

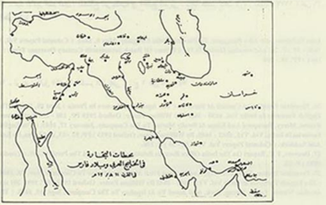
خراسان
محطات التجارة
في الخليج العربي وبلاد فارس
في القرن ١١هـ / ١٧م